عندما تبوح "النقود" بأسرار التاريخ





يسري عبد الغني عبد الله
باحث ومحاضر
في الدراسات العربية والإسلامية والتاريخية
القاهرة —جمهورية مصر العربية
ayusri_a@hotmail.com

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
يسري عبد الغني عبد الله ، عندما تبوح النقود بأسرار التاريخ.-دورية كان التاريخية.-العدد الخامس ؛ سبتمبر٢٠٠٩. ص٥٩ —٦١.
(www.historicalkan.co.nr)

يعتبر علم المسكوكات (النوميات) أو دراسة النقود من العلوم التي لا غنى عنها للباحث التاريخي أو الأثري ، كذلك من المهم أن يلم به المثقف المهتم بالعلوم الإنسانية ، لأن النقود هي عماد دراسة الاقتصاد القديم ، ومرآة النشاط التجاري والتعاملات بين شعوب العالم.

والمسكوكات دليل تاريخي واضح لما تحمله من تاريخ ضربها ، واسم الملك أو الإمبراطور وشعار الدولة سواء كان رمزيًا أو دينيًا ، كما أن الملوك والقادة في العصر القديم استخدموا النقود لنشر أفكار معينة بين الناس لأنها أسرع تداولا من أي شيء آخر ، ودراسة الشعارات المصورة على العملة لا تزيد معرفتنا بقادة وآلهة الشعوب القديمة فحسب ، بل تحيطنا علمًا بالأفكار والإحساسات التي ترمز لها الشعارات والصور .

والعملة لا تحدد تاريخها فقط ، بل العثور عليها في مكان معين يساعدنا أيضًا على تحديد تاريخ المكان ، فلو أننا عثرنا على عملة داخل بيت قديم مثلا نستطيع أن نقارن بين عمر الدار وتاريخ العملة ، أما إذا عثرنا مثلا على عملة في أساس بيت فلا بد أن تكون العملة أقدم من البيت نفسه ، فهو إذًا وسيلة مهمة لتحديد التواريخ.

إن العملة القديمة مرآة الاقتصاد ، لأن فكرة العملة ظهرت بهدف تسهيل النشاط التجاري ، فالتجار قبل ابتكار العملة كانوا يتعاملون بقطع المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة ، ثم لجئوا إلى وضع أختامهم عليها لضمان نقاوة معادنها ووزنها ، وقد ظهر هذا التطور في بلدان أسيا الصغرى خلال القرن التاسع قبل الميلاد.

كان المعدن المفضل لسك العملة آنذاك هو خليط من سبيكة الذهب والفضة بنسب معينة ، ويسمى الخليط الإلكترون ، وتسمى العملة المسكوكة من الإلكترون بالبيليون.

ولما بدأت فكرة الدولة تزداد وضوحًا وأصبحت أجهزتها تشرف على حركة التجارة نظرًا لشدة التنافس عليها بين المدن المختلفة تدخلت حكومة الدويلات لوضع ضمان على هذه القطع المعدنية بأن الدولة تتعهد بضمان قيمة وزنها ونقاء معادنها.

ويعتقد علماء المسكوكات أن أول دولة توصلت إلى ذلك هي مملكة ليديا في أسيا الصغرى ، وسرعان ما أعجب هذا التصرف المدن الإغريقية التجارية التي كانت تنتشر على طول ساحل أسيا الصغرى وفي بحر إيجة ، وهي مدن كان عملها الأول بل والوحيد التجارة بين شعوب هذه المنطقة.

وعليه فقد وجدت حكومات المدن الإغريقية أن في ضمان الدولة لقطع المعادن المستخدمة لتبادل قيمة الأشياء المباعة ضمان كبير لاستقرار التجارة الخارجية وضمانها ولذلك لجئوا إلى إتباع هذا النظام. وقد ناسب وضع الشعار الخاص بكل مدينة على قطع المعدن اتجاه دويلات المدن الإغريقية التي كانت تحرص على توكيد شخصيتها واستقلالها.

ومنذ عام ٧٠٠ ق.م بدأت النقود الإغريقية تظهر في مناطق واسعة من حوض البحر الأبيض المتوسط ، في مصر وسوريا وشمال أفريقيا مما يعكس حجم التجارة بين مصر والمدن الإغريقية في أسيا الصغرى أو في بحر إيجة ، بل أنها الدليل الوحيد على قيام هذه التجارة ، والمعروف تاريخيًا أن مصر كانت بلدًا مكتفيًا اقتصاديًا في العصور القديمة إلا من خشب الأرز و الفضة لأنها كانت معدنًا نادرًا بعكس الذهب الذي كان متوافرًا بشكل كبير في مصر .

ومن أجل هذا حرصت المدن الإغريقية على سك نقودها من الفضة كي تقدمها إلى المصريين في مقابل القمح الذي كان فائضًا عن حاجة مصر حيث تنتجه حقولها بوفرة ، ولهذا يجد الدارس لتاريخ العلاقات التجارية لمصر والبلاد المجاورة لها ، يجد أمامه مجموعة كبيرة من النقود الفضية لعدد كبير من المدن الإغريقية ، ومن ثم يستطيع أن يحدد نسبة التعامل مع كل منها والتطور الذي يطرأ على هذا التعامل نتيجة لتغير الأحوال السياسية في العالم ، وتسابق المدن فيما بينها لاحتكار سوق التجارة الدولية مع مصر .

والعملة ترتبط بقوة الاقتصاد المحلي لأن ذلك ينعكس على مركزها الدولي ، وقد كانت مدينة قورينه (قوريني) الإغريقية في ليبيا مشهورة بتصدير نبات السلفيوم الطبي الذي كان الطلب عليه شديدًا في العالم الخارجي ، ولقد وضعت مدينة قورينه رسمًا لهذا النبات على عملتها كرمز وشعار للمدينة ، ومن ثم نجد هذه العملة منتشرة في بقاع واسعة من مصر وبلاد اليونان وإيطاليا وأسيا الصغرى .

ولما حاولت روما أن تفرض سيادتها سياسيًا على بلدان البحر المتوسط عقب هزيمة هانيبال في نهاية القرن الثالث قبل الميلاد لجأت إلى دعم الدينار الروماني كي يصبح عملة لها احترامها بين بلدان البحر المتوسط بل أن مصر البطلمية خفضت عملتها آنذاك حتى تصبح مساوية لقيمة الدينار الروماني ، وحذا حذو مصر سائر الممالك الهيلستينية ، وكان ذلك بداية السيطرة الفعلية للرومان على اقتصاديات بلدان البحر المتوسط.

وكما أن النقود هي المقياس الدقيق للتجارة والسيطرة ، فإن الدولة هي أيضًا مقياس لحالة الاقتصاد الداخلي أو القومي ، فقديمًا كانت الدولة الغنية تحرص على وزن العملة ونقاوة معدنها سواء كان سبكها من الذهب أو الفضة ، وفي حالة إفلاس الاقتصاد أو تعرض الدولة لمتاعب اقتصادية فإنها تلجأ إلى تخفيض وزن العملة ، أو تقليل نسبة المعدن الثمينة فيها ، وتخلطها بمعادن رخيصة مثل البرونز أو القصدير .

وقد لجأت الإمبراطورية الرومانية عدة مرات إلى تخفيض عملتها على أمل في إعادة تنشيط اقتصادها ، وفي مصر مثلا ينعكس الخراب الاقتصادي للبلاد خلال حكم الرومان في القرن الثالث الميلادي بإخفاء العملة الفضية التي كنا نراها في بداية الحكم الروماني وتحولها إلى شبه برونزية أطلق عليها الرومان العملة الأهلية أو المحلية ، بينما بقيت العملة الفضية رمزًا غير موجود في الواقع تحسب على أساسة الضرائب المقررة .

ومن مقاييس الازدهار في بلاد العالم القديم تنوع فئات العملة إلى درجات متدرجة ، وكلما كان أصغر فئة موجودة فمعنى هذا أنها مطلوبة في التعامل ، ومعنى ذلك أن نجد الفلس أو المليم أو السنت ، متواجدًا بكثرة في الأسواق وبالتالي نعرف أن هناك رواجًا تعامليًا ، ورخاء اقتصاديًا ، أما إذا اختفت هذه الفئات الصغيرة أصبح الثقل مركزًا على العملات الكبيرة ، وكان هذا أكبر دليل اقتصادي على ارتفاع الأسعار وازدياد حجم التضخم .

ويستطيع الباحث في التاريخ أن يدرس ذلك عن طريق دراسة شاملة للعملة ، وبالطبع يجب أن يكون لديه خلفية في علم الاقتصاد حتى يستطيع أن يتفهم ويتبين مثل هذه الأمور وبالتالي يصبح حكمه سليمًا.

إن دراسة العملة علم وفن وتاريخ ، علم لأنه أصول وقواعد يجب أن تعرف وتتبع ، وفن لأن العملة مجال دراسة فنية وتصويرية ، وتاريخ لأنه يسهل تصنيفها زمنيًا وحسب الأماكن التي ضربت فيها ، فضلا عن النقوش والتواريخ التي تحملها العملة.

ولهذا ساهم علم دراسة النقود أو العملات مساهمة كبيرة في إثراء المعرفة التاريخية ببلدان العالم القديم والحديث خاصّة عندما تصمت الوثائق أو تعجز عن البوح أو التعبير ، أو تكون نادرة ، فعلى سبيل المثال : في خلال القرن الثالث الميلادي ، والذي يعتبر أفقر عصور الإمبراطورية الرومانية تاريخًا ، إذ لا يوجد كتابات ذات أصالة يمكن أن تفيد الباحث أو الدارس ، والنقوش نادرة ، ووثائق البردي لا توجد سوى في مصر ، وكلها موضوعات محلية واجتماعية ، هنا لا يوجد أمام الباحث سوى دراسة العملة كي يتعرف على شخصيات الأباطرة والحكام ، والتطور الاقتصادي والسياسي في تلك الفترة.

فللعملة وجهان : الوجه والظهر ، على الوجه نجد عادة صورة الإمبراطور أو الملك و كذلك اسمه ولقبه وتاريخ توليته مقاليد الحكم ، وعلى الظهر نشاهد رمز المدينة أو شعارها أو رمز مناسبة تاريخية معينة مثل : ضم مملكة أو قيام دولة جديدة ، وكل ذلك دلائل تاريخية معتبرة يجب أن توضع في الحسبان.

كما أن العملة تكشف عن هوية كثير من الجماعات السياسية التي كان لها كيان خاص مكنها من سك عملة كرمز لسيادتها ووجودها السياسي الفاعل. وعلى ظهر العملة عادة ما يوضع رمز المدينة أو الدولة ، وغالبًا ما يعبر عن أسطورة معينة لها علاقة بالدولة أو عن مناسبة معينة مثل النقود التذكارية ، وهذا يجعل دراسة النقود مصدرًا مهمًا لتاريخ الأساطير والتقاليد والفنون بوجه عام.

كما أن دراسة النقود توضح لنا مدى ازدهار التجارة أو فتورها وعلاقات الدول والمقاطعات بعضها ببعض مثلما الحال في أوربا إبان العصور الوسيطة ، كما أن انتشار العملة في مناطق خارج البلاد التي سكت فيها تبين مدى النشاط السياسي والتجاري لبعض الدول ، مثل العملة الصينية والهندية التي عثر عليها في شرق القارة الإفريقية ، وكذلك العملة العربية التي عثر عليها في شمال غرب أوربا ، وآثار العملات الإيطالية في المشرق العربي ، والفلورن الفلورنسي في أنحاء أوربا عند عصر النهضة ، ومن كل ذلك نستطيع أن نستخرج الأدلة التاريخية في ميدان دراسة التاريخ رغم صحة الوثائق والنصوص.

إن الأساطير والرموز الدينية والشعارات السياسية والتذكارات التاريخية كانت الدول تستخدمها لنشر أفكار معينة ، وذلك لأن العملة سريعة التنقل بين الناس خاصة أن الصورة كانت أكثر تعبيرا وأثراً من الكتابة إذا وضعنا في الاعتبار نسبة الأمية عالية الارتفاع بين الشعوب في تلك الآونة .

والكثير من الشعارات كانت تستخدم لخدمة الجيوش والصراعات الحربية خاصة لأنها كانت تسك لدفع رواتب الجند في الدرجة الأولى ، فمثلا الإمبراطور أغسطس في غداة فتحه لمصر سك عملة تذكارية عليها صورة التمساح وهو إحدى المعبودات الشائعة العبادة في مصر الفرعونية ، وتحمل عبارة مقتضبة هي : " لقد فتحت مصر" ، وكانت أبلغ شعار وأوجز كلمات أراد الإمبراطور نشرها بين الناس ، وكان ذلك في زمن لم يعرف وسائل الإعلام بسطوتها الرهيبة والتي حولت عالمنا أجمع إلى قرية صغيرة .

وقد يكون هناك صعوبة في تفسير الرموز الدينية التي نراها على النقود القديمة لقلة معرفتنا بها ، ولندرة المصادر التي تستطيع أن تفسر لنا معناها ودلالتها ، ولكن في أوربا خلال العصور الوسيطة لدينا مصادر أدبية مصورة تشرح لنا معاني هذه الرموز ، فمثلا نقرأ : أن رمز القسطنطينية في القرن السادس الميلادي هو رمز ربة الجمال الإغريقية (إفروديت) ولما جاء الإمبراطور طيبرويوس وغير هذا الرمز إلى الصليب عرفنا أن الإمبراطور جيستين الثاني صاحب فكرة إفروديت كان يعتنق الوثنية سرًا ! .

لقد كانت الرسومات التي توضع على ظهر العملة أشبه برسومات طوابع البريد في أيامنا هذه ، أي أنها كانت وسيلة للدعاية أي للفت النظر إلى الأحداث المهمة التي تحدث في الدولة ، أو إلى زعمائها ، أو إلى آثارها ، أو إلى أعلامها ، أو إلى تفوقها في مضمار معين ، كل هذا يكشف لنا بجلاء ووضوح جوانب من تاريخ الدول القومي ، في نفس الوقت الذي نطالب فيه بتحكيم عقلية الحذر لأن المبالغة والتهويل كان صفة عامة في الدعاية القديمة مما يجافي الحقائق التي توضحها الأدلة والبراهين التاريخية.

كما تلقي النقود أحيانًا الضوء الساطع على بعض القضايا الدستورية التي تصمت الوثائق وكذلك أهل التأريخ عن الحديث عنها ، فمثلاً تكشف عن مدى استقلال الدويلات والمقاطعات حتى تمتلك عملة خاصة بها أو لنفسها ، ولماذا يسمح الأباطرة لبعض الدويلات بسك عملة مستقلة داخل الإمبراطورية ، ويرفضون هذا الحق بالنسبة لآخرين ؟ ، وقد يكشف هذا مسائل دستورية وقانونية معقدة تحتاج إلى البحث والدراسة ، وهذا يجعلنا نسأل : هل كان سك العملة حق من حقوق الإمبراطور أو سلطة السيناتو والشعب الروماني ، أو من سلطة حكام الولايات ؟ ، ومتى يجوز ومتى لا يجوز سك العملة المحلية ؟.

والقارئ في تاريخ الاقتصاد والنظم الاقتصادية سوف يجد أدلة أخرى مهمة تساعده في هذا المضمار ، مثلا ذلك القرار الذي أصدره الآثينيون في صدر إمبراطوريتهم بفرض العملة الآثينية كعملة رسمية في جميع أرجاء الإمبراطورية ، وهذا القرار يعتمد على قواعد دستورية ، كما يوجد هناك عدة قرارات تنظيمية بخصوص تنظيم التعامل بعملات نقدية مختلفة في المدينة أو الدويلة الواحدة ، والاعتراف بعملة معينة للتعامل بها داخليًا وخارجيًا .

وهناك خطاب مثير أرسله أحد المسئولين الماليين إلى (أبوللونيسيس) وزير مالية بطليموس الثاني يستفسر فيه عن نظام النقد الرسمي الجديد الذي كانت الحكومة بصدد إصداره ، وعن مصير العملات الأجنبية القديمة ، وهل يجوز إعادة ضربها نقودًا بطلمية بعد صهرها حتى يمكن استخدامها في مصر ، لأن الدولة حرمت التعامل بالنقد الأجنبي .

ويقترح المسئول المالي أن تستورد الدولة كميات كبيرة من الذهب لضربه كعملة مصرية حتى يكون النقد المصري آنذاك جديدًا أو قويًا أو مغريًا للتعامل به خارج الحدود المصرية حيث كانت التجارة المصرية مزدهرة تسيطر على أسيا الصغرى وجزر بحر إيجا في تلك الآونة .

لقد فعل البطالمة ذلك كجزء من مخطط سياستهم التوسعية التجارية فقد كانوا يجمعون النقود الذهبية الأجنبية ويعيدون ضربها أو سكها في مصر بعد وضع شعار البطالمة عليه. ولكن المسئول المالي الذي أرسل الخطاب إلى وزير المالية وجه سؤالا مهمًا للوزير وهو : أليس من الأرخص أن نستورد كميات من الذهب ونسك عملات باسم مصر ، بدلا من جمع النقود الأجنبية لإعادة ضربها في مصر ، وجعلها بطلمية ؟ !

على كل حال فالتاريخ يقول لنا أنه كلما حاولت دولة ما بناء إمبراطورية كلما سعت إلى فرض عملتها جنبًا إلى جنب مع قوانينها والأجزاء التي تطمع فيها ، والشواهد على ذلك واضحة للعيان في زمننا الراهن. نعود لنقول : إن الآثينيين أعلنوا في صبيحة قيام الإمبراطورية الآثينية أنهم على استعداد تام لاستبدال العملات القديمة التي كانت تصدرها المدن الإغريقية قبل إدماجها في الإمبراطورية الآثينية ، بعملة أثينا الجديدة أو الدولة المتحدة التي تحمل اسمها وشعارها.

وعندما قام الاتحاد الآثيني في القرن الثالث قبل الميلاد ، أعلنوا .كما يقول بوليبيوس .أنهم اتفقوا على موازين ومعايير وعملة واحدة يتداولها الأعضاء كرمز لقيام الاتحاد ، مع السماح بوضع اسم كل مدينة على العملة ذات المستوى العام للاتحاد ، إذ لم يكن هناك خزانة واحدة ، بل لكل مدينة الحق في إصدار عملة محلية بشرط أن تذكر أنها عملة للاتحاد وتم ضربها في مدينة كذا ، وعليه فحركات الاتحاديات أو الكيانات الدستورية والسياسية تنعكس في دراسة العملة والتي هي .دون شك .مرآة لتاريخ الاقتصاد السياسي.

ويتم العثور على النقود القديمة في الأماكن الأثرية ، وخاصة في المنازل والديار التي تكشف عنها الحفائر الأثرية المنظمة ، وأحيانًا توجد فرادى أو مخبأة في شكل خبيئات ، قد تشمل الخبيئة الواحدة بضع آلاف من القطع (النقود) ، وهنا يمكن لنا أن نستخلص معلومات تاريخية مفيدة عن المكان ، وعن تسلسل العملة والتطور الذي مرت به مقارنين ذلك بتطور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ففي قرى مصر في العصر الروماني مثلا لاحظنا أنه كلما تدهورت الأوضاع السياسية للإمبراطورية الرومانية ازداد التدهور الاقتصادي للبلاد ، عندئذ يلجأ الفلاحون أو السكان المحليون إلى جمع الخبيئات في منازلهم ، أو في مكان لا يعرفه أحد سواهم ، وذلك انعكاس واضح لعدم الإحساس بالأمان الاجتماعي.

كذلك نستطيع أن نقيس حجم الرواج العمراني والتجاري والعسكري بحجم العملات التي تصدر في عهد معين ، لأن الحكومات كانت تصدر النقود لدفع رواتب الجند وللإنفاق على المشروعات العمرانية والخدمات العامة ، وكذلك دفع رواتب الموظفين العموميين ، إذًا فالنقود هي خير مرآة للنشاط العام للحكومات التي تصدرها. وقد ترتبط النقود ارتباطًا عاطفيًا ببعض الشعوب والبلاد فتبقى مستخدمة فيها اسمًا وفعلا والمثل على ذلك واضح من (الماريا تريزا) وهي عملة الإمبراطورية النمساوية التي كانت لا تزال مستخدمة أو مقلدة في بلاد الحبشة واليمن إلى وقت قريب.

وختامًا نقول : إننا نستطيع أن نقدر حجم التجارة بين الإمبراطورية الرومانية وشبه الجزيرة الهندية مثلا عن طريق كميات النقود الرومانية التي عثر عليها هناك ، وعليه تكون الهند قد صدرت بضائع بقدر قيمة هذه النقود إن لم تكن تزيد عنها ، لأن ميزان التعامل لم يكن في صالح الإمبراطورية الرومانية مما أدى إلى انهيار اقتصادها ، وبالتالي انهيارها كلية.